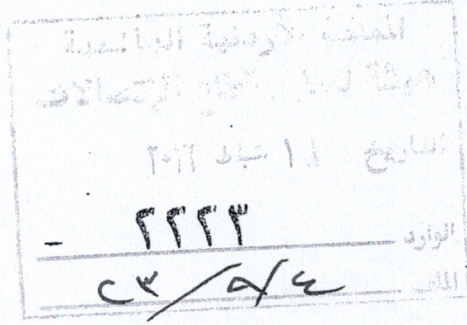




التاريخ : 16/02/2016

الرقم : REG-41-16

عطوفة رئيس مجلس المفوضين / الرئيس التنفيذي المحترم
هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

الموضوع: طلب تعديل خطة الترخيم الوطنية

تحية طيبة وبعد،

إشارة الى كتابكم رقم ف/٤/١٧/١٨/٥١٨ تاريخ ٢٠١٦/١/١٨ والمتعلق بطلب تعديل جزئية في خطة الترخيم الوطنية، فان شركة زين تود ان تشكر الهيئة الكريمة اخذها هذا الموضوع الهام بعين الاعتبار، وتورد تاليا ملاحظاتها على هذا الطلب:

١. ان التطورات التكنولوجية المتسارعة والتداخل المتزايد في طبيعة الخدمات المقدمة من قبل مشغلي الاتصالات المتنقلة في مختلف المجالات بما فيها حلول الاتصالات المقدمة للشركات والمؤسسات والمبنية على استخدام البنية التحتية لهذه الشركات يتطلب مرونة وكفاءة عالية في استخدام النطاقات الرقمية لهذه الخدمات.

٢. كما ان التقنيات الحديثة مثل "إنترنت الأشياء" (Internet of things) بما فيه خدمات (Machine to Machine) بالإضافة الى استخدام تقنية المكالمات عبر بروتوكول الانترنت (VoIP) وتقديم خدمات حلول الربط والاتصال (SIP/PRI) جميعها أمور تتطلب نظرة حديثة في ادارة واستغلال المصادر الرقمية المتوفرة لدى المنظم، وذلك فيما يتعلق بتحديد النطاقات الرقمية التي ستخصص لتقديم مثل هذه الخدمات المتداخلة وبشكل يتيح المجال لتقديم أكثر من خدمة باستخدام نفس النطاقات الرقمية.

٣. لقد تضمن القرار الصادر عن الهيئة بخصوص خدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت (VoIP) - قرار رقم ٢-٢٠٠٧/١٨ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٣، على أنه للهيئة الصلاحية في تحديث خطة الترخيم الوطنية لإتاحة نطاقات رقمية لتقديم خدمة الصوت عبر بروتوكول الإنترنت، وذلك سواء من النطاقات الجغرافية أو غير الجغرافية أو أي نطاق رقمي آخر تراه الهيئة مناسباً، وتالياً البند المتعلق بهذا الموضوع من القرار المذكور:



(Statement On The Implementation of Voice Communication Services Delivered Using The Internet Protocol - (TRC Board Decision No.2-18/2007, dated 23/8/2007), paragraph 3, page 12)

It is the intention of the TRC to update the National Numbering Plan to reflect the use of numbers for IP based voice services by specifying either geographic or nongeographic number ranges or nomadic or any other alternatives.

ومن الجدير بالذكر أنه قد مضى على اصدار خطة الترقيم الوطنية الحالية ما يقارب الـ (٦) سنوات، مما يؤكد على الحاجة الماسة لتحديثها وخاصة فيما يتعلق بالجزئية المذكورة آنفاً، علماً ان الخطة نفسها تتطلب من الهيئة ان يتم تعديلها كل (٥) سنوات - البند (١) من الخطة المبين تالياً:

"..... the National Numbering Plan will be reviewed at least every five years and revised to take account of changes in demand and any new developments."

٤. ومما يؤكد مرة أخرى على ضرورة تحديث خطة الترقيم الوطنية وتعديل الجزئية مدار البحث، ما ورد من توصيات في المذكرة التوضيحية المرافقة لتعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية والصادرة عن هيئتكم الكريمة والتي نصت على ان تكون خطة الترقيم قادرة على اتاحة المجال لاستخدام نطاقات رقمية مختلفة لعدة خدمات بما فيها نطاقات رقمية جغرافية أو غير جغرافية بحيث تضمن عدم وجود تحديد على قدرة المستخدم النهائي في الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المرخص له كما يلي:

"The approach to numbering should be encompass and embrace the imminent changes brought by convergence of all networks and the switch to an all-IP environment, and the increasing role of Internet applications on fixed and mobile devicesNumbers, including geographic numbers, should be eligible to be allocated to any provider or user and should be eligible to be used by end users outside of the traditional telephone zones or other boundaries, including on a transnational basis"

٥. إن إقتصار النطاقات الرقمية إستناداً لخطة الترقيم الحالية على خدمات معينة أدى - وكما تعلم هيئتكم الكريمة- إلى عدم تمكن بعض المرخص لهم من تقديم خدمات جديدة باستخدام نطاقات رقمية مخصصة لهم من قبل الهيئة لهذه الخدمات، وذلك بسبب إستمرار رفض بعض المرخص لهم الآخرين فتح شبكاتهم أمام هذه النطاقات - رغبة منهم في إحتكار هذه الخدمات.

[Handwritten signature]

L.R.



٦. إن تعديل خطة الترخيم الحالية للسماح باستخدام نطاقات رقمية معينة لخدمات أخرى سوف يؤدي إلى الحد من الممارسات المخلة بالمنافسة المشار إليها بالفقرة (٣) أعلاه، وهي الممارسات التي خالفت جميع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، ورسخت كذلك مفهوم الإحتكار لهذه الخدمات من قبل هؤلاء المرخص لهم، وأضررت ولا تزال تلحق الضرر بالمستفيدين إلى حد كبير نتيجة عدم وجود المنافسة الشريفة والعادلة التي تضمن تقديم خدمات بجودة عالية وبأسعار عادلة بالإضافة إلى تحرير هذا القطاع من الهيمنة السائدة.

وعليه فإننا نرجو من الهيئة الكريمة المضي في التعديل مدار البحث (جزئية في خطة الترخيم) بحيث تسمح بأي أو بكل مما يلي:

١. استخدام أجزاء محددة من النطاق الرقمي الكلي المخصص للمرخص له - والخاص بالإتصالات المتنقلة - وذلك لتقديم خدمة الإتصال باستخدام وصلات الربط الثابتة سواء الراديوية (MW) أو الألياف الضوئية أو غيرها.

٢. استخدام أجزاء محددة من النطاق الرقمي المخصص للمرخص له - والخاص بالإتصالات المتنقلة - وذلك لتقديم خدمات الصوت عبر بروتوكول الإنترنت (VoIP)

شاكرين لكم حسن تفهمكم وتعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة ("زين")

الرئيس التنفيذي

أحمد الهنادة

L.R.



الجمهورية الأردنية
مملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الوزراء
مجلس الدولة
مجلس الشورى
مجلس القضاء
مجلس التعليم
مجلس الثقافة
مجلس الإعلام
مجلس الشباب
مجلس المرأة
مجلس الطفولة
مجلس المسنين
مجلس ذوي الإحتياجات الخاصة
مجلس ذوي الهمم
مجلس ذوي الإعاقات الجسدية
مجلس ذوي الإعاقات البصرية
مجلس ذوي الإعاقات السمعية
مجلس ذوي الإعاقات العقلية
مجلس ذوي الإعاقات النفسية
مجلس ذوي الإعاقات الاجتماعية
مجلس ذوي الإعاقات الثقافية
مجلس ذوي الإعاقات التعليمية
مجلس ذوي الإعاقات المهنية
مجلس ذوي الإعاقات العلمية
مجلس ذوي الإعاقات الفنية
مجلس ذوي الإعاقات الرياضية
مجلس ذوي الإعاقات الترفيهية
مجلس ذوي الإعاقات الثقافية
مجلس ذوي الإعاقات التعليمية
مجلس ذوي الإعاقات المهنية
مجلس ذوي الإعاقات العلمية
مجلس ذوي الإعاقات الفنية
مجلس ذوي الإعاقات الرياضية
مجلس ذوي الإعاقات الترفيهية

٥١٨

ف/١٧/٤/١١

الرقم

التاريخ

٢٠١٦/١/١٨

الموافق

السادة

الموضوع: طلب شركة زين لتعديل
خطة الترقية الوطنية

إشارة إلى الموضوع أعلاه، تحيطكم الهيئة علماً أن الشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين) قد تقدمت للهيئة بطلب تعديل جزئية في خطة الترقية الوطنية المعتمدة حيث ينص الطلب على ما يلي:

"تعديل خطة الترقية الوطنية للسماح للمرخص له باستخدام النطاقات الفرعية من ضمن النطاقات الرقمية الخاصة بالاتصالات المتنقلة لتقديم خدمات أخرى من ضمنها خدمات الاتصالات الثابتة (Geographical services)"

وإشارة إلى المادتين (١٤) و(١٨) من تعليمات القواعد الإجرائية لإصدار التعليمات وتعديلها الصادرة عن مجلس مفوضي الهيئة بموجب القرار رقم (١-٢٠٠٧/٨) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٥ والمعدلة بموجب القرار رقم (٢-٢٠١٠/١١) تاريخ ٢٠١٠/٦/١٥، فإن الهيئة تعلمكم بطرح طلب شركة زين للاستشارة لإبداء ملاحظاتكم (إن وجدت) وتزويد الهيئة خطياً بها خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نشر الطلب على موقع الهيئة الإلكتروني الرسمي.

وستقوم الهيئة بعد ذلك بنشر الملاحظات الواردة بخصوص الطلب واستقبال الردود الخطية عليها خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر تلك الملاحظات. وسيتم بعد ذلك نشر الردود الواردة ودراسة الملاحظات جميعها من قبل الهيئة لاتخاذ القرار المناسب بخصوص هذا الطلب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس المفوضين/
الرئيس التنفيذي
المهندس غازي الجبور

نسخة: الدائرة الفنية
نسخة: الدائرة التنظيمية/للعلم